

٥٠٥. شرح زاد المستقنع (الدرس ٥٠٥) للشيخ أ.د. عبدالسلام الشويعر

عبدالسلام الشويعر

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين واهشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واهشهد ان محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى الله واصحابه وسلم تسليما كثيرا الى يوم الدين اما بعد - 00:00:02

فيقول الشيخ رحمه الله تعالى بباب القرض اتى الشيخ رحمه الله تعالى بهذا الباب وهو باب القرض لأن القرض احد اسباب الدين هو كل ما يكون في ذمة الشخص - 00:00:17

فقد يكون سبب الدين البيع وسبق وقد يكون سبب الدين السلم وسبق وقد يكون سبب الدين القرض وهو هذا الباب ولذا ناسب ان يكون بعد السلم ان يذكر القرض لانه احد اسباب الدين - 00:00:36

وكثير من الناس لا يفرق بين الدين والقرض الدين اشمل من القرض فكل قرظ هو دين وليس كل دين هو قرض فالدين هو حال المال وانه في الذمة واما القرض فهو سبب الدين - 00:00:56

القرض هو سبب الدين والاصل ان القرض من عقود التبرعات التي يلزم فيها الرد بالمثل ولكن اهل زماننا لما اصروا يسمون الشيء بغير اسمه اصروا يسمون بعض العقود الربوية بالقروض البنكية او مطلق القروض - 00:01:19

تحجيج الى التفريق بين عقد الربا الذي يسبب الدين وعقد القرض الذي يسبب الدين فاصروا يسمون عقد القرض بالقرظ الحسن والا فالاصل ان القرض واحد لا فرق بين القرض الحسن والقرض - 00:01:45

وغيره من الانواع فان القرض هو ان يرد مثل ما اخذ من غير زيادة هذا هو الاصل واما زيادة الحسنة فهذا مصطلح حادث جعله الناس حينما نقل هذا اللفظ من اصطلاحه الفقهى الذي تواضع عليه العلماء الى - 00:02:08

اصطلاح اخر القرض هو من عقود التبرعات بان يبذل المرء مالا ارفاقا بغيره واحسانا له على ان يرد له مثل هذا المال فاذا عرفنا ان العقد من عقود التبرعات فانه يأخذ جميع خصائص عقود التبرعات - 00:02:27

من ذلك ان عقود التبرعات هي عقود جائزة من حيث الابتداء لا يجر شخص عليها وهذه التي قال المصنف عنها في اول كلمة وهو مندوب فلا يجر على شيء من عقود التبرعات - 00:02:52

الامر الثاني ان عقود التبرعات يشترط في منشأها اكثر مما يشترط في عقود المعاوضات ولذلك يقولون القرض لا يصح الا من يصح تبرعه بخلاف البيع فان البيع قد يصح من لا يصح تبرعه - 00:03:12

فيصح من الوكيل ويصح من الوصي ولكن الوصي والوكيل وناظر الوقف لا يصح تبرعه وكذلك الصبي اذا كان في سن التمييز ولم يك بالغا فانه يصح فانه يتصرفة بالبيع في الاشياء القليلة - 00:03:37

دون الاشياء الغالية النفيسة لكن لا يصح تبرعه مطلقا هذا الامر الثاني من الامور التي تبني على كون عقد القرض عقد تبرع ان الاصل في عقود التبرعات انها لا تلزم الا بالقبض - 00:03:58

كل عقود التبرعات سواء كانت صدقة او هدية او كانت قرضا فالاصل في عقود التبرعات انه لا تلزم الا بالقبض وسيأتي الحديث عنها ان شاء الله في محلها يقول الشيخ رحمه الله تعالى وهو مندوب اي القرض - 00:04:19

وكونه مندوبا اي باعتبار المقرظ الذي يبذل المال وقد جاءت احاديث كثيرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في فضل بذل المال قرضا ومن ذلك ما جاء عند ابن ماجة وغيره - 00:04:41

ان من اقرظ مرتين فكأنما تصدق مرة وقد جمع جماعة من اهل العلم كولي الله العراقي وغيره الاحاديث التي جاءت في فضل

الاقراض اذا هو مندوب للمقرض واما المستقرض اي المستديم - 00:04:56

فان الحكم يدور بين الاباحة والكرابة فيكون مباحا عند الحاجة ويكون مكروها عند عدم الحاجة والقدرة على الوفاء عند مجموع الامرين ولذلك جاءت احاديث كثيرة عن النبي صلى الله عليه وسلم تحذر - 00:05:19

من الاقتراض من غير حاجة او نية للقضاء والسداد وحيث قلنا انه مباح للمقرض فانه عقد وليس سؤالا فلذلك ينص الفقهاء على ان طلب القرض ليس مكروه اذا كان مباحا - 00:05:40

واما اذا كان القرض مكروه فان طلبه والسؤال يقول اقرظني فانه مكروه بخلاف السؤال الصدقة والهبة فان الصدقة والهبة مطلقا سؤالها ممنوع منه منع كراهة لان السؤال منهي عنه سواء لحاجة او لغيرها - 00:06:04

طيب يعني من شدة مبالغة الفقهاء في ان السؤال يعني طلب الصدقة اهو مكروه ام لا قالوا لو ان المرء خير بين السؤال سؤال الصدقة وبين اكل الميّة فايهما يقدم - 00:06:23

يعني لدرجة وصل لمرحلة المقارنة مقارنة السؤال ليس قبول الصدقة وانما سؤال الصدقة ان تقارن باكل الميّة ونذهب لانه السؤال مقدم على اكل الميّة واختار ايضا الشيخ التقى بى اذا عرفنا المندوب اي باعتبار المقرض لا باعتبار المقرض واما المقرض فهو دائر بين الاباحة والكرابة - 00:06:41

يقول الشيخ وما صح بيعه ص ح قربه او ما صح بيعه ضحى قربه الا بنى ادم قبل ان نذكر الاستثناء لنقف عند الجملة الاولى وهو قوله وهي قوله وما صح بيعه - 00:07:03

ضحى قرظه فيمر معنا الباب الذي بعده باب الرهن ان الشيخ قال يصح في كل عين يصح بيعها زاد كلمة العين وذلك ان الاشياء التي يصح بيعها نوعان اما ان تكون اعيانا - 00:07:21

واما ان تكون منافع اما ان تكون اعيانا او منافع الاعيان يجوز للشخص ان يبيع سيارة والمنافع يجوز له ان يبيع منفعته وهي تسمى عقد الاجارة وهو بيع للمنفعة فهو بيع للمنفعة - 00:07:43

تأمل اعيانا فانه يجوز قرض كل عين الا ما استثناه بقوله الا بنى ادم كل الاعيان يجوز اقراظها الا بنى ادم سنتكلم عنها بعد قليل كل عين سواء كانت من المثلثيات او من القيمتيات - 00:08:02

سواء كانت من الاشياء الصغيرة او من الاشياء الكبيرة سواء كان الشيء له يعني مثلنا يعني يمكن ان يؤتى بمثله او لا مثل له. فيؤتى بقيمتها. كل شيء يجوز اقراضه من الاعيان الا بنى ادم - 00:08:22

واما المنافع فان كلام المصنف هنا لم ينفي بل انك ظاهر كلام المصنف انه يصح اقراض المنافع وكيف يكون اقراض المنافع دائما نفعه نحن تأتي لشخص فتقول له مثلا احرص بيتي ساعة - 00:08:42

واحرص بيتك غدا ساعة او دكانك احرص دكانك ساعة واحرسه بكرة انا ساعة وقت وقت معين في الليل فانا ساعة بساعة منفعة مقابل منفعة او تجدي اخر فتقول عش معي ساعة واحش معك ساعة حشيش او احصد معي؟ ساعة واحصد معك ساعة - 00:09:07

فهذه من باب اقراض المنافع اقول ان ظاهر كلام المصنف انه يجوز اقراض المنافع هذا الظاهر كلامه وهذا القول هو الرواية الثانية في المذهب وهي التي اختارها الشيخ تقى الدين - 00:09:29

والحقيقة ان عمل الناس عليها حقيقة لو اغلب اصحاب المحاذ كما ذكرت لك افعل لي كذا ساعة وافعل لك هذا. فهو نوع اقراض نوع اقراض واما مشهور المذهب الذي نص عليه في المنتهى - 00:09:43

والمعتمد عند المتأخرین ان المنافع لا يجوز اقراضها لعدم امكان التساوي فيها هذا هو مشهور المذهب ولكن ظاهر كلام المصنف انه يصح لانه ما قيده بالعين مثل ما قيد الرهن بالعين - 00:09:57

هذه المسألة الاولى وعرفناها المسألة الثانية في قول المصنف رحمة الله تعالى الا بنى ادم بنو ادم بعضهم لا يصح بيعهم وهم الاحرار اذا الحر من بنى ادم لا يصح بيعه اذا لا يصح قرضه كعین ليس كمنفعة - 00:10:16

طب ينفع تكلمنا عنها وهذا باجماع اهل العلم لا اشكال اذا من الذي يصح بيعه منبني ادم؟ الارقاء فقط والفقهاء يقولون ان الرقيق وان صحي بيعه لكنه لا يصح قربه - 00:10:38

لانه يؤدي الى معنى فاسد ما هو المعنى الفاسد ان شخصا يقرض اخر امته ثم يأخذها منه في اليوم الثاني او الثالث فاذا اذا اقترب الشخص امة جاز له وطؤها - 00:10:53

جاز له وطؤه فاصبح من باب اعارة البعض فهذا لا يصح فنظروا لمعاملات العقود لمعاملات فاستثنوا بنبي ادم اذا قصدتهم بنبي ادم الذين لا يصح قرظهم الارقا دون الاحرار الاحرار طبعا باجماع اهل العلم لا يصح - 00:11:17

ولما منعوا من اقراظ الارقة اقراظ ذات الشخص ذات الادمي قالوا لانه يفضي الى ملكي وطئي الجارية ثم اذا اراد ان يسترد عينها رجعت اليه فيكون في الحقيقة من باب - 00:11:38

يعني اعارة البعض وهذا ما يجوز فمن باب النظر لمعاملات طيب اذا عرفنا ذلك فان قول المصنف الا بنبي ادم هنا يشمل ما زال ارقة دون الاحرار هل يشمل الذكور والإناث ام الاناث فقط - 00:11:56

خلينا ننظر ظاهر الكلام ظاهر كلام المصنف يشمل اثنين وهذا الذي مشى عليه اكثر المتأخرین الذين مشوا على ظاهر اللفظ ولكن لو نظرنا للمعنى الذي منع لاجله الاقراض انما هو لاجل المنع من وطئ الجارية - 00:12:17

فيكون الممنوع هو ماذا استقراظ الجارية لاجل وطأة واستقرارها مطلقا لكي لو ابحنا الاستقرار الجارية مطلقا لابحنا الوضع وهذا الذي مشى عليه بعض المتأخرین وقالوا هو المقصود ومن ذلك الشيخ عبد الله ابو بطيم - 00:12:39

في حاشيته على منتهي الارادات انه نص على ان المراد بالاستثناء انما هو النساء دون الرجال لأن اقراظ الرقيق الرجل لا يخلو من حالتين اما ان يكون مآلـه الى اقراض المنافع - 00:12:57

وهو يصح كما هو ظاهر المصنف كلام المصنف واختار جماعة من محققين او انه اقرب عين فيجوز ردها او بدلها من غير افضاء لمعن فاسد وهذا من النظر اما لذات اللفظ - 00:13:14

او النظر للمعنى الذي قصد منه اللفظ. طيب يقول الشيخ ويملك اي قرض بقبضه فلا يلزم رد عينه. هات هذی مسألتان قوله ويملك اي القرض بقبضه القرض يملك يثبت ابتداء الملك فيه - 00:13:29

بالايجاب والقبول يثبت الملك فيه بالايجاب والقبول ويستقر الملك به بالقبض اذا القبر هو شرط للاستقرار الملك واما الملك الابتدائي الاولی فانه ثابت بالايجاب والقبول معا لابد ايجاب وقبول معا - 00:13:59

اذا فقول المصنف ويملك بقبضه اي ويملك الملك التام الملك التام المستقر بقبضه ما الذي ينبغي على ذلك اننا نقول لو ان رجلا قال لآخر اقرصتك وقال الثاني قبلته طيب - 00:14:24

ثم بعد ذلك رجع المقرظ عن القرظ نقول يجوز يقول خلاص ما ابغى اقرصتك يجوز له ذلك بخلاف اذا استقر القبض فانه تترتب احكام سنذكرها بعد قليل وظحت المسألة - 00:14:47

مثلها مثل صدقة مثلها مثل الهبة لا يستقر الملك فيها الا بالقبض قبل القبض لا يستقر قوله ويملك بقبضه اذا قلنا معناها انه يستقر الملك ويكون الملك تاما بالقبض ما الذي يتترتب على ملك التام لقبض الدين - 00:15:05

او لقبض القرض ما نقول لقبض الدين؟ لقبض القرض تترتب مسائل المسألة الاولى التي ذكرها المصنف هنا في قوله فلا يلزم رد عينه لما قلنا ان القرض يملك ملكا تاما بقبضه - 00:15:28

يتترتب على ذلك مسائل من هذه المسائل هنا انه لا يلزم رد عينه فلا يلزم المقترض ان يرد نفس العين اذا اقترضا منك هذا الكأس اقتربت منك هذا الكأس فلما - 00:15:49

طلبت انت بالدين حتى مع وجود هذا الكأس لا يلزم ان اعطيك هذا الكأس بل يجوز لي انا المقترض ان اعطيك مثله في المثلثات او قيمته في القيمتين يجوز لي انا مخير - 00:16:14

انا ايتها المقترض مخير لماذا؟ لأن ملكي على الكأس استقر بقبطي له استقرار اصبح ملكا لي اذا المسألة الاولى التي تترتب على كون

القرض يستقر الملك فيه بالقبر انه لا يلزم المقترض - 00:16:31

ان يرد عين المال المقترض ما يلزم حتى لو كانت موجودة يجوز لي ان اذهب لغيره اقتضى من الشيخ عبد الله هذا الجهاز فلما جاء الوقت الاجل على الجواز وقت الاجل - 00:16:55

فلما جاء وقت الاجل قلت لن اعطيك هذا الجهاز وانما ساعطيك قيمته مع ان انه موجود عندي لا ابغى اعطيك قيمته يجوز لي ذلك يجوز لي ذلك تذكر متى يكون التقويم بعد قليل - 00:17:12

ماشين معي اذا هذا هو القرض العارية يجب ان ترد عين المعارض لكن القرض لا يلزم هذه مسألة من المسائل المترتبة على ملك الملك القبض ان المقترض اذا وجد عين ماله - 00:17:31

لا يجوز له ان يأخذه الا في حالة واحدة عندما يحجر على المقترض بالفلس فهنا يجوز انا اقرضتك تيارة اقرصتك طيارة ما يجوز لي ان اخذ مفتاح واحده وابشر ما يجوز - 00:17:59

لان السيارة أصبحت ملكا لك والذي باقي في ذمتك اما المثل او القيمة وهكذا اذا لا يجوز اخذ عين المال حتى لو وجده الا في حالة واحدة عند الحجر على الشخص - 00:18:24

طيب ايضا من الاشياء التي تبني على هذه المسألة ما ذكره الفتوي في شرح منتهي الارادات ان المقرض لو اشترط انه يجب ان ترد على نفس العين فان الشرط باطل - 00:18:42

قال لان هذا الشرط يخالف مقتضى العقد لان مقتضى العقد الملكي والشرط اذا خالف مقتضى العقد بطل وحدة وصح العقد واضح المسألة طيب يقول الشيخ نعم فلا يلزم رد عينه - 00:19:04

قلنا ما معنى؟ رد علينا اذا لا يلزم المقترض يرد نفس العين ولا يصح المقرض ان يأخذها من غير اذن صاحب المقترض ولا يصح اشتراط رد العين قال بل يثبت بدله - 00:19:22

في ذمته حالا ولو اجله هذه مسألة مهمة تنقسم الى قسمين يقول ان الشخص اذا اقرض غيره شيئا الذي يثبت في الذمة ليس هذا العين بل بدله اما المثل او القيمة - 00:19:39

البدل هو الذي يثبت ولا يثبت العين متى يكون ثابت العين في عقد العارية لا في عقد القرن الجملة الثانية مهمة قوله حالا ولو اجله مشهور المذهب ان من اقرب غيره مالا - 00:19:57

فانه لا يلزم التأجيل فيه بل يكون حالا لو اقرضتك الف ريال على ان تردها لي بعد شهر بعد يوم واحد قلت لك ردها لي يلزمك ان تردها لان هذا من عقود التبرعات - 00:20:22

وعقود التبرعات الاصل فيها مصلحة المقرض والمستقرض معا الاجل هذا ينافي كونه عقد تبرع بل ان بعض الفقهاء يعبر بعض المتأخرین يقولون قالوا ويحرم تأجيله طبعا هو يقصد بحرم لا يصح تأجيله لا يلزم التأجيل - 00:20:44

وليس انه يأثم وانما يحرم اي ان اشتراط التأجيل ملغي فالثابت انما ان يكون الدين ثابتنا في الذمة بحال وهذه مسألة مشهورة جدا وهو هل القرض يتأجل بالتأجيل ام لا - 00:21:06

فالذهب انه لا يتأجل ووافقهم ايضا الجمهور طيب قال فان رده المقترض لزم قبوله اي ان رد المقترض ماذا فکروا ان رد المقترض العين نفسها مارد البدن اي فان رد - 00:21:21

القرض بعينه المقترض بعينه لزم قبوله ان يلزم ان يقبله تمام تمام ولو تغير سعره ولو انخفض سعره لان هذا الجهاز اصبح قديم عمره سنة نقول لا حتى ان تغير سعره - 00:21:45

لا اثر لذلك بل يجب ان يقبله لزم القبول طيب هنا مسألة دقيقة جدا تتعلق في القبول يعني سأذكرها ان كانت يعني مهمة او ليست بمهمة هناك روایتان في المذهب - 00:22:08

متى يلزم قبول عين المال المقترض فمشهور المذهب عند المتأخرین انه لا يلزم ان يكون يجب قبول المثل الا اذا كان من المثلثات واما ان كان من القيميات يعني غير المكيلات والموزونات - 00:22:26

فانه لا يلزم قبوله فيجوز للشخص ان يقول لا ما ابغاه ابغى قيمته اقرضني الشيخ هذا الجهاز على المذهب على المذهب هذا الجهاز
ماذا قيم.. ولا مثل ؟ قيم.. لانه ليس.. مكينا ولا موزونا - 00:22:48

فعلى المذهب عند المتأخرین یجوز له ان يقول لا ما ابغی الجهاز هذا. قالت ولو بعد أسبوع ابغی قيمته یجوز له اذا ليلزم القبول عند المتأخرین: فيما له كان من المثلثات لا من القهـميات - 07:23:00

واختار بعض الفقهاء ومنهم الموفق بن قدامة في المغني وابن أخيه في الشرح الكبير انه يلزم القبول مطلقا سواء كان في المثلثيات او في القيمةات ولكن المتأخد من المذهب بقوله ان هنا هما هه خاص بالمثلثيات - 00:23:27

قياسا على السلف التي يجري فيها عقد السلام طيب يقول الشيخ وان كانت مكسرة يعني وان كان ماذا الشيء المفترض الذي سيرد عليه الذي سدد عليه وان كان: مكسا امثاً. ماذا؟ طبعا - 00:23:44

الذي كان مكسر من المثلثيات ما هو النقود الذي يعرف النقود في فترة من الفترات كانوا يكسرن النقود لكي تكون اقل قيمة

فيكسرنون رباعاً لثلاث جرامات يسمى النقود المكسرة طيب قال وان كانت مكسرة او فلوسنا يعني تكسوت النقود واحدة او فلوسا هي الخامسة من المثارات فمنعوا الاطلاق المعلامة بها فله القمة - 00:24:28

طيب انظر بس انا اريدك ان تتصور المسألة ثم سأذكر لما قال هذا الشيء نحن قلنا المثليات يجب قبول العين اذا ردها الشخص يجب
قولها نفس الشيء **الا في حالة تكميم** **دة تكميم** - **00:24:51**

انها تنقص قيمتها الدينار المكسور ليس كالدينار السالب والدرهم المكسور ليس كالدينار السالب بعض الناس يكسر الدينار على اساس

فإذا كانت فلوسا غير الدنانير والذهب الفلوس ما تعامل الناس بها الا متأخرا بعد القرن الثالث او الرابع فاصبحوا يشكون من النحاس

بخلاف الذهب والفضة فان قيمتها تكونها ذهباً وفضة ثم أصبح الخلفاء وخاصة في عهد المماليك يجعلونها بين الناس فيأخذون
الذهب والفضة من الناس والتسلب بالناس فناناً على الناس

لكي يأخذ من الناس اموالهم قد تكون بباب الظلم فيقول الفلوس التي صكها الوالي الذي قبله ملغية. لا تتعاملون بها فيصبح الناس

يسق فلوس جديدة باسمي انا يلا تعاملوا بفلوسي انا اذا الفلوس القديمة التقت لو اعطيتك لو اقتربت مني بالفلوس القديمة الان لا
00:26:20

طيب قال فمنع السلطان التعامل بها فله القيمة الـ طيب يعني يقول شيخنا ان هذه الفلوس اذا الغيت فانه ينظر قيمتها وقت

فتعطى بالقيمة لانها الغيت وانتهت فهـي بمثابة ما تلف انه في يد الشخص وتلف هذه من صورها المعاصرة وصدر فيها فتوى من

ثم التقى هذا النقد بالكلية مثلاً على سبيل المثال يعني أنا قد أكون مخطئاً مثلًا قديماً من السودان يا شيخ كان فيها اليه ثم

هو عملتان ما الذي كان هنجري والآن دينار الجنيه يتعامل به الان نعم اذا لو ان شخصا افترض من اخر جنيها سودانيا ثم التغى اصبح

اللغي تماماً فهنا نقول لا ترد الجنيه السوداني وإنما كم قيمة وقت الاقتراض كم قيمته كم كان يشتري به ذهب أو فضة فتشتريه به

وقالوا لـهـ: إنـهـ قـدـ اـنـهـيـتـ مـشـاـراـجاـ حـيـثـ الـدـينـ العـرـاقـ. قـلـ لـهـ لـلـخـاـ حـكـانـ عـلـىـ تـقـبـلـ مـشـاـراـجاـتـ فـ خـالـيـةـ لـهـ

اصبح لا يعادل شيء فقد يكون لك على اخر مليون - 00:28:34

ثم بعد فترة اصبح لا قيمة له فهنا نقول يرجع القيمة وقت التعاقد وقت التقاضي فينظر له كم قيمتها بالذهب والفضة
ويلحق به ولذلك قول الفقهاء فمنع - 00:28:49

المعاملة بها اي السلطان او اتفق الناس على ترك التعامل بها فانه لا يلزم رد نفس العين وانما القيمة هاتان السورتان ذكرناها ايضا
الحقوا الحق المعاصرون بها صورة ثلاثة وهو اذا وجد تضخم كبير جدا ليس تضخم اليسير - 00:29:07

وانما تضخم كبير جدا يعني انخفضت الليرة اللبنانية مثلا جدا او ارتفعت جدا ليس المقبول الشيء اليسير او المقبول عادة الانخفاض
الخارج عن العادة فهنا نقول يرجع الى القيمة بعد ما كانت بريال - 00:29:29

اصبحت المئة بريال انظر فرق التضخم هذا ضخم جدا سبب حرب بسبب انهيار اقتصادي بسبب اعلان افلالس وهكذا هذا الامر نقول
يرجع للقيمة يرجع فيه الى القيمة بعض القضاة الحق بها صورها ايضا ثابتة - 00:29:52

وهذا من حكم بعض القوات فيما لو طال الزمن الشخص قد يفترض من شخص اخر مالا قبل ستين سنة تلاتهين الف قبل ستين سنة
تشتري نصف الرياظ لو رددتها لي الان - 00:30:12

ما تأتي لك ولا ثلاثين متر ما فيه الان يعني متى بالف ريال الامتار بالفين الاراضي بخمسة عشر متر يعني ولا غرفة واحدة فاخذ بعض
القضاة الان حكم به انه اذا طالت المدة جدا بين القرض وبين السداد - 00:30:27

واصبح الفرق كبيرا جدا بالسعر القديم والسعر الحديث فانه يقوم الدين باعتبار وقت دين طبعا دين القرض باعتبار وقت التقاضي
ولذلك قال فله القيمة وقت القرض فله قيمة وقت القرض - 00:30:47

طيب عندنا هنا مسألة مهمة يعني دقيقة جدا بس سأفصل في البداية ثم سأستبع بعد ذلك في الشرح هنا قول المصنف له القيمة
وقت القرض وقت القرض هل المراد يوم القرض - 00:31:08

او وقت القبض هل العبرة بالقبض ام ان العبرة بالعقد القرض نفسه في تفصيل لكن اذا قلنا اذا اذا التقت السلعة متى ننظر لقيمتها هذا
الكلام تم عند التعاون طبعا هذا اللي انت تقوله - 00:31:32

يعني في تفصيل صاحب منتهي الايرادات يقول ان ما يصح السلم فيه فانه ينظر لقيمه في وقت القرض ليس وقت القبض واما غيره
كالجواهر وغيرها فانه ينظر لقيمه وقت القبض - 00:31:58

واما صاحب الاقناع الشيخ موسى فانه يرى ان العبرة بوقت القبض مطلقا وهو الصحيح الذي رجح الشيخ مرعي الكرمي ان العبرة
بالقبض مطلقا لا فرق بين ما يصح السلام فيه وما لا يصح السلام فيه - 00:32:24

طبعا هذه المسألة يجب ان نذكرها في المسألة التي بعدها لكن استعجلت فيها. طيب قال وقت القرض طيب دون استثناء لن اذكره
لان قد يرد علينا بعض الاشكالات يقول الشيخ ويرد المثل في المثليات والقيمة في غيره - 00:32:39

قوله والقيمة في غيره لذكرناه قبل قليل ان العبرة بوقت القبض لا بوقت القرض كما رجح الشيخ موسى في بالاقناع ومرعي واما
المneathي فان قال في الجوهر والكتب وغيرها مما لا يصح السلام فيه فان العبرة بوقت القرن - 00:32:57

طيب هذه مسألة مهمة معنا وهي قوله ويرد المثل في المثليات والقيمة في غيرها قبل ان ابدأ في شرحها مشهور المذهب ما هي
المثليات الموزونات والمثيلات فقط والرواية الثانية في المذهب - 00:33:16

ما هي المثليات كل ما يمكن التمايز فيه كل ما يمكن التمايز فيه حتى المصنوعات يمكن ان يكون فيها تمايز وقلنا ان آ صاحب
التوضيح رجح هذه الرواية من المتأخرين - 00:33:38

ان المتبنيات تدخل حتى في المصنوعات حتى المصنوعات يدخل فيها المثلية طيب بناء على هاتين الروايتين نقول من افترض مثليا
فله الخيار بين امرتين اما ان يرد عينه اينما افترضه ان لم يتلف - 00:33:58

او او يعني يأتي فيه عيب او ان يرد مثله هو مخير بين الاثنين رسمت خمس مئة ريال ترد لي خمس مئة ريال منك خمسة آ صعب ترد
لي خمسة آ صعب - 00:34:20

على الرواية الثانية اقتربت منك كأسا يوجد في السوق مثله كثير المصنوعات الالية وليس المصنوعات اليدوية فيجوز لك ان ترد مثله كأسا مثله اذا هذا من المثلثيات الخلاف فقط ما هي المثلثيات - [00:34:37](#)

طيب واما القوميات فما الذي يرد فيه على المذهب التي تقوينا يرد بين امرين اما يرد عينه واما ان يرد واما ان يرد مثله القيمتين وهو غير المثلثي ما الذي يرد فيه - [00:34:55](#)

القيمة فقط اربطوها بالكلام اللي قلته قبل قليل لا يرد العين على رأي المذهب المتأخرین المذهب انه لا يرد العين يعني او لا يلزم رد العين لا يلزم رد العين لا يلزم قبول رد العين - [00:35:18](#)

والا فانه يجوز ردها لكن ما يلزم المفترض ان يقبل عين القيم لكن يصح او يرد قيمتها كم قيمتها؟ قال والقيمة في غيره متى القيمة؟
قلنا اهل العبرة بوقت القبض ام العبرة - [00:35:34](#)

وقت التعاقد والتحقيق كما قال مرعي ان العبرة بوقت القبض هنا عندنا قاعدة بما تعارض فيه المنتهي والاقناع ايها يقدم هناك مسلكان عند الحنابلة فبعضهم يقول يقدم المنتهي مطلقا ومنهم من يقول لا - [00:35:50](#)

نرجح ما رجحه صاحب الغایة اللي هو الشيخ مرعي هذا باعتبار الترجيح بالأشخاص لمن كان يرجح بالأشخاص واما من كان يرجح بالقواعد مثل اصحاب الحواشی وغيرهم فان هؤلاء يرجحون بحسب القواعد وهذا هو الصحيح المحققين من متأخر الفقهاء يرجح - [00:36:09](#)

بما يرى انه الانسب للقاعدة ونحن قلنا في بداية الدرس ان الترجح المذهب باربعة اشياء اما ان يكون الترجح بالقاعدة او بنص الامام او ان الترجح باعتبار الدليل وهو الراجع دليلا - [00:36:32](#)

او ان يكون الترجح هو اضعفها باعتبار الاشخاص هذا اضعف قواعد او علامات الترجح في المذهب قال فان اعوز المثل اعوز يعني لم يجد المثل المثلثيات فالقيمة اذا معنى هذه الجملة - [00:36:47](#)

ان من افترض مثليا ثم لما جاء وقت السداد لم يجد هذا المثل لم يجد برا مثله من هذا النوع الفلانی لم يجد او لم يجد نحاسا او لم يجد ما افترضه - [00:37:08](#)

لم يجد مثليا فهنا نقول ينتقل بعد ذلك للقيمة ما ينتقل للقيمة الا اذا اعوز الم يجده اينتقل للقيمة لكن انتبه هنا القيمة وقت السداد وليس وقت القرض وقت القبض - [00:37:26](#)

فقط هذه المستثنة ننظر لقيمة القرض وقت السداد بالمثلثيات اذا اعوزت المثلثيات اذا اعوزت ما الفرق من حيث الفرق الفقهي نقول ان المثلثيات لم يجد البدل وهو القيمة الا وقت - [00:37:51](#)

السداد فلذلك نقول في هذا الوقت تقوم بخلاف القيميات فان بدلها ثابت في الذمة من حين القرض فننظر للقيمة من ذلك الوقت شخص اقترب من اخر خمسة اكياس رز وقتها كان كيس الرز مئة ريال - [00:38:16](#)

قال ترد علي السنة الجایة. قال طيب لما جاءت السنة القادمة ما وجد هذا النوع من الرزق رز مثلا امريكی او بنت مثلا او نوع معین لا اعرف يعني نوع معین يعرفه ما وجد انتهی من السوق - [00:38:38](#)

كان يظن انه موجود في السوق فنقول هنا تعطيه قيمة المئة كيس رز الاكياس الرز كانت قبل وقت الاقراض بمئة الان بمئتين تعطيهم مئتين لأن البدن لم يثبت في ذمتك الا وقت السداد فتنظر للقيمة هي اليمني - [00:38:53](#)

يقول الشيخ ويحرم كل شرط جر نفعا لما روی في الاثر وان كان اسناده لا يصح الا ان اجماع المسلمين على العمل به كل قرظ جر نفعا فهو ربا فکل - [00:39:13](#)

شرط يشترط سواء كان الشرط عينا كان يقول اقرصتك على ان تعطيني كذا او ان يكون الشرط منفعة اقرظتك على ان تسكتني دارك فكل هذه الامور انها تكون ربا محرمة - [00:39:26](#)

ولذلك يقول ويحرم كل شرط جر نفعا قال وان بدا به بلا شرط اي اعطاء النفع بلا شرط اعطاء هي ابتداء هكذا او اعطاء اجود مما افترض او اعطاء هدية بعد الوفاة بعد ما سدد الدين قال هذه هدية جاز - [00:39:44](#)

لما جاء من حديث ابي رافع في الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم استسلف بكرها فرد خيرا منها وقال احسنكم خيركم قضا
فدل على ان من زاد في القضاء من غير شرط جاز - [00:40:05](#)

طيب قال وان تبرع لمقرضه قبل وفائه بشيء لم تجري عادته به لم يجز المفترض اذا اعطى المقرظ شيئا لا يجوز للمقرض ان يأخذ
منه شيئا البتة ما يجوز ان يأخذ منه شيء - [00:40:21](#)

الا ان تكون قد جرت العادة بينهم كأن يكون جاره او قريبه او اخوه فحينئذ يجوز له ان يأخذ منه اجرت العادة والا فلا ما يجوز لك
ان تأخذ منه اي شيء اذا اقرضت شخصا شيئا فلا يجوز لك ان تأخذ منه شيء - [00:40:41](#)

حتى اني اعرف بعض الصالحين الفقهاء طبعا اقرظ شخصا شيئا فما دخل بيته حتى رد الدين من شدة يعني مبالغته قال لك
لا اخذ يعني منفعة على هذا الشيء ما يدخل بيت ما يشرب عنده قهوة ولا شاهي ولا شيء - [00:41:00](#)

يقول اخشى ان يكون من باب الاحتياط والا ان جرت العادة بأنه يقاطع عنده كان يكون في الحرارة او قريبه او
صديقه فالامر عادي ولكن بعد ذلك يمتنع - [00:41:21](#)

قال الا ان ينوي مكافنته او احتسابه من دينه يعني ان المفترض يجوز ان يأخذ هذه الهدية من
المفترض على ان ينوي ان يرد له بدلها - [00:41:34](#)

لانه ان نوى ان يرد له بدلها اصبحت هبة بقصد الثواب والهبة بقصد الثواب بين المفترض والمفترض يجوز ما في اي
اشكال وهو عقد ليست منفعة او احتسابه من دينه - [00:41:49](#)

يقول سأخذ هذه الهدية لكن اذا اعطياني الدين ساخصم هذه الهدايا التي اعطياني ايها. كنا نقول يجوز وهذا المبالغة من الفقهاء في
باب القرض يدلنا على مسألة مهمة وهو ان المنفعة هذه - [00:42:09](#)

يحرص الشخص على الا يأخذ منها شيئا ولا ان يبذلها ولذلك في الغالب فان الشخص لا يقرض القرض الا من يعرفه الا
الكرام من الناس الكرام من الناس هو الذي يقنط اي احد - [00:42:26](#)

من شدة كرمه يقرض الناس لكي لا يعني من بعض الناس اذا اعطيته المال هدية لا يقبل يقول انا اقرظه ايها لكي يقبل هؤلاء الكرام
من الناس وهم يعني يعدون عدا - [00:42:45](#)

في البلد الواحد ولكن موجود الحمد لله هم كثر ولكن في الغالب ان الشخص لا يفرض الا من يعرفه لانه من باب الاحسان والبر وبناء
على ذلك فان هذه القروض التجارية التي فيها ربح ليست قروضا هي ديون - [00:42:59](#)

اما بسبب بيع او بسبب ربا محرم طيب يقول وان اقربه اثمانا يعني نقد اموال ذهب او فضة او غيرها فطالبه بها بيلد آخر لزمه هذه
المسألة التي يسميها الفقهاء بالسفتجة او السفتحة - [00:43:15](#)

يقولون يصلح فيها التكليف تفجه وسفتجة وسفتجة بصحة ثلاثة واباحة السفتحة من مفردات مذهب الحنابلة وما معنى السفتحة
استفتح معناها ان الشخص يقرض شخصا شيئا ثم يطلب المقرض الطلب من المقرض - [00:43:32](#)

مني سألتكم بعد قليل العكس فيطلب المقرض ان يسدده ايها في بلد اخر اقربت الشيخ ابو انس الف ريال في الرياض بتسددها لي
في ايها انا ويأك في الاسبوع الجاي في ايها سدها هناك في ايها - [00:43:56](#)

الفقهاء يقولون اذا وجد شرطان فانها تكون لازمة ان يلزم المفترض ان يفعلها الشرط الاول انا ساسرحه ثم سأذكر كلام الشيخ بعد
قليل الا يكون لحمله مؤنة الا يكون بحمله مؤنة - [00:44:12](#)

الامر الثاني الا يكون بيلد القرض الا يكون بيلد القرض عليه هو البلد الاول الذي كان فيه انقص فيكون هناك اغلى فيكون في فرق في
الثمن لما نقلها اصبحت اغلى - [00:44:37](#)

فيكون في فرق في الثمن اذا وجد هذا الشيطان وجب عليه ان ينقلها وjobا لكن لو كان عليه مؤنة ولو يسيرة ما يجوز لكن مجرد
هذه المنفعة ولذلك يقول هذه من المنافع التي استثنينا - [00:45:01](#)

وما العلة في استثناء هذه المنفعة قالوا لان الغرض فيها للطرفين معا او المنفعة فيها للطرفين معا للمقرض والمفترض كلها وليس

الاحدهما الذي هو المقرئ لذلك جازت طيب يقول الشيخ - 00:45:18

طبعا ما السبب؟ قالوا انه ما في ضرر على الشخص لكن فيها منفعة للجميع انا ذاهب ذهب لابها وسأسدد فيها ابو انس ولكن يقول الشيخ وفيما لحمله مؤنة قيمته يعني - 00:45:39

انه اذا كان للحمل لحمله مؤنة انه اذا كان لحمله مؤنة فانه في هذه الحال لا يلزمه الا ان يرد قيمته فقط الا ان يأخذها في بلده واضح يعني لو كان - 00:45:56

هذا الشيء انا اقتربت منك سيارة ونقلها الى الجنوب تأخذ مؤنة مثتين ريال فا قلامها في الرياض يجوز استلام نفس العين واما نقلها للبلد الثاني نقلها للبلد الثاني فلا يجوز لي ان اخذها لأن فيها مؤنة فكانني اخذت نفعا - 00:46:20

اليس لي الا القيمة ليس لي انا ايها المقرض الا القيمة طيب قال ان لم تكن ببلد القرط انقص الجملة في الاصل اف هذى الجملة محل اشكال الجملة في الاصل - 00:46:44

انه الا ما لحمله مؤنة وقيمته في بلد القرط انقص فانه تلزمها القيمة فقط المصنف لما قسم هذه الجملة الى قسمين فجعل ما له مؤنة قيمته ثم قال ان لم يجعله الاستثناء من الاستثناء من الاستثناء - 00:47:00

ادى الى ارتباك في المعنى ولذلك قال الشيخ منصور في الروض ان الصواب ان تقول ان لم تكن ببلد القرط اكثر ان لم تكن ببلد القرط اكثرا وايده على ذلك ابن فيروز في حاشيته على الروم - 00:47:26

لانه استثناء من استثناء فيجب ان يكون العكس الجملة الاصلية ما هي انه اذا كان بالامكان الدين المفترض في بلد القرط انقص فانه في هذه الحال لا يجوز ان يأخذ - 00:47:42

يعني فليس له اذا نقله الا القيمة هذا الاصل هنا لما قال ان لم يكن هو استثنى من الاستثناء الواجب ان يقول ان لم يكن ببلد القرط اكثرا - 00:48:05

والا يقول انقص هو المصنف لما حور في العبارة الاصلية في المقنع ادى ذلك الى ارتباك الكلمة ارتباك الكلمة وهذا يدلنا يعني نقد الفقهاء لكلمة اكثرا وانقصد على دقتهم في فهم الالفاظ - 00:48:19

انتهينا الان من باب القرص وبذلك نكون قد انتهينا من باب البيوع وثمرة البيوع وهو القبض او الدين نبدأ الان بسرعة في باب اخر وهو باب الرهن تمشي هنا انا تجاوزته - 00:48:37

قبل قليل انقذت طيب طب نعم نعم هنا قلنا يا شيخ في مسألة آآ الربا لاخري غير مسألتك متى؟ لا يجوز الرد طيب انا اذكر مسألتك ثم اعود لمسألتي تجاوزتها قصدا - 00:48:57

عندما يفرض الشخص خمسة آل صعب على ان يردها غدا خمسة اصعب يقولون هذا قرض لا يجوز لكن لو كان بصيغة البيع فانه لا يجوز فنظر الفقهاء في مشهور المذهب للتفرير باعتبار الصيغة - 00:49:27

ان قال بعتك خمسة اصعب بخمسة اصعب غدا حرام وان قال اقرضتك خمسة اصعب تردها لي خمسة اصعب غدا جاز بشرط الاتحاد في الجنس والنوع والصنف والجودة لابد هذا الشيء - 00:49:50

واضحة هذه المسألة فهم نظروا لللفظ هذا نص عليه الموقف فنظروا الى اللفظ الرواية الثانية في المذهب وهي نظر للمعاني لا للالفاظ قالوا ان كل من اخذ من غيره - 00:50:08

مالا ربيوا خلنا نقول خمسة اصعب على ان يردها بنفس القدر ونفس الجودة فانها دائما قرض ولو كانت بلفظ البيع واضحة مطلقا يقول ولو كانت بلفظ البيع ولذلك يقولون ان ربا النساء المجرد - 00:50:27

نسائل من غير فضل ان ربا النساء المجرد لا يجري فيما لو كان العوظان متماثلين نوعا وجودة ما يجري الرواية الثانية المذهب والرواية الثانية فيها اعمال للمقاصد والرواية الاولى اعمال - 00:50:54

للظواهر مثال اخر في النقد لما اعطيك خمس ريالات رد عليه بكرة خمس ريالات المذهب ان قلت صرفا او بيعا حرام وان قلت قرضا الرواية الثانية يجوز مطلقا يجوز مطلقا - 00:51:14

لان الناس لا يفرقون بين يعني الصرف وبين القرض ولذلك يقولون ان درب النسائي المجرد نحن قلنا الربا ثلاثة انواع نساء مجرد وفضل مجرد وربا جاهلية يجمع النساء والفضل معا - [00:51:37](#)

ربا ربا النساء المجرد على الرواية الثانية لا يجري في المتماثلات جودة وصنفا ونوعا اذا كان في فرنسا اجري عند الجميع اذا كان فرق في الجودة بع الجمع بالدرارهم واشتري بالدرارهم جيدا - [00:51:53](#)

هذا الخطأ الخطأ ما هو يا شيخ انا سميها الذي تفعله البنوك قرظ هذا منكر هو دين بيعه وبيبعك سيارة او بيبيعك بيت ويشرط عليك شغل لا يجوز منه نحن قلنا في البيع يجوز له ان يبيع الدار ويشرط سكنها - [00:52:11](#)

يجوز فهو بيع هو دين بسبب ليس الدين بسبب القرض كلمة قرض هذه هو سبب الدين طيب نأخذ اول الرحم لكم ان شاء الله الدرس القادم بسرعة اه بعد ما تكلمنا عن الديون - [00:52:44](#)

هذه الديون توثق بعقددين وتسمى عقود التوثيق عقود التوثيق عقدا وهما عقد الرهن وعقد الظمن معنى التوثيق بمعنى ان الشخص اذا لم يوفي الدين فانه يستوفى اما من عين او من ذمة شخص اخر - [00:53:02](#)

فمن عين يسمى الرهن ومن ذمة شخص اخر يسمى الضمان فهما عقدا التوثيق ولذلك اذا قيل عقود التوثيق عقدا وبعضهم يزيد الحالة الثالثة فهي عقود توثيق اي وثبت الدين بان اشترك فيه عين او ذمة - [00:53:22](#)

نبدأ اولا في الرهن ما هو هو توثقة دين بعين بيع عند عدم السداد ثم يستوفى الدين منها بيع لا تؤخذ العين وانما بيع بيع تباع هذه العين صورتها بسهولة جدا لكي نعرف ما هو الخطأ الذي نقع فيه - [00:53:41](#)

اقتراب منك خمس ريالات واعطيك هذه القنية رهنا هذه رهن هذا قرض اذا جاء وقت السداد او طالبت بالسداد انا ان كان الدين حالا مثل القروض العادية فان لم تسدد - [00:54:01](#)

فانه في هذه الحالة تباع العين سنتكلم اليوم عن كيفية بيع العين تباع العين ويؤخذ منها قيمة الدين خمس ريالات فان كانت قيمة العين اكثر من خمس ريالات ردت لك - [00:54:19](#)

وان كانت اقل من خمس ريالات يبقى في ذمتك مثل قيمتها ثلاثة ريالات هذه القنية باقي ريالين في ذمتك ما تبرأ فلا تبرأ الذمة بماذا مطلق الدين بل بمطلق الرهن بل بيع ويحدد منه الدين وفاة والا باقي الباقي في الذمة - [00:54:33](#)

ولا يجوز للشخص ان يأخذ العين ابدا ما يجوز له ان يتملکها انما تباع العين ثم يحدد منها الدين. طيب يقول الشيخ يصح في كل عين يجوز بيعها بصحف كل عين يدل على ان المنافع لا ترهن وانما التي ترهن انما هي الاعيان فقط - [00:54:58](#)

يجوز بيعها فما لا يجوز بيعه لا يصح رهنه الوقف لا يجوز بيعه اذا لا يصح رحمه ام الولد لا يجوز بيعها اذا فلا يصح رهنه الكلب اكرمكم الله كذلك لا يجوز بيعه وانما هو من اختصاص على المذهب - [00:55:20](#)

خلافا لما اختاره صاحب الفائق اذا فلا يجوز رهنه الحر لا يجوز بيعه فلا يصح رهنه قد تضحك في الحر لكن موجود مشهور عند بعض الناس يقترب من شخص يقول وش عندي رهن يقول بنتي - [00:55:39](#)

يقول بنتي هذه هي الرهن صحيح اذا ما سدد اخذ البنت تزوجها في مقابل الدين هذا ليس رحمة مشهور عند العامة هذا الشيء يعني انا اعرف اثنين تزوجا بسبب هذا الامر - [00:55:56](#)

قدمت واحد بسبب الرحم هذا ليس رهن وانما هو امر اخر عن سميته ما شئت اذا لا يصح رهن الحر ابدا لا بنته ولا اخته ولا غير ذلك يقول حتى المكاتب اذا حتى العبد الادمي - [00:56:10](#)

يصح رهنه بخلاف ماذا؟ القرض ما يجوز قرظه من هنا الرهن لا يجوز للمرتهن ان ينتفع به ما يجوز ان ينتفع به فلا يجوز له الوطء ولا غير ذلك لذك جاز رهن العبد - [00:56:26](#)

قال حتى المكاتب مع الحق وبعد هذه جملة جديدة مع الحق وبعد مع الحق يعني وقت التعاقد وبعد اي بعد التعاقد اقرضتك اليوم بعد يومين قلت لك يا ابو فلان عطني رهن - [00:56:42](#)

فقلت لك الرهن الفلاني. اذا يكون لازما اذا معنى قولنا مع الحق اي وقت التعاقد بعده اي بعد ماذا بعد التعاقد هذا يسمى ماذا؟

منطوق كلام المصنف مفهومه جيبيوني بخدمة - 00:57:01

نعم مفهومه لم يتكلم عن قبله وهو المذهب انه لا يصح الرهن قبل التعاقد كيف ذلك يقول شخص لاخر خذ هذه خمسةمائة لا ما في خمس مئة خذ هذه السيارة رهن عندك - 00:57:20

على ان تقرضني غدا عشرة الاف ريال يقول هذا الرهن ليس بالازم الا ان يجددونه عند التقابل لابد ان يجد عند قاضي القدوة وسياريتي رهن فالذهب خلاف الجمهور انه لا يصح الرهن قبل التعاقد - 00:57:38

كذلك لا يصح الرهن في العقود المعلقة هذه سياريتي رهن عندك ان اقترضت منك ان اشتريت منك بالدين خل هذى رهن لما ساشتري منك بعض الناس خل يشيل الرهن اشتري منك بعدين - 00:58:03

ان اشتريت فهو معلم او مؤجل المذهب انه لا يصلح خلاف الجمهور انه يصح طبعاً مذهب الشافعية هما اللذان يمنعان قال بدين ثابت لابد ان يكون الدين ثابتنا فالدين غير الثابت - 00:58:22

لا يثبت لا يلزم به الرهن ما يلزم به الرهن والديون غير ثابتة اشياء كثيرة جداً الديون غير ثابتة اشياء كثيرة تكلمنا عنها في الزكاة الثابت هو غير المستقر هو غير مستقر - 00:58:42

منها الهمة قبل القبر هذا غير مستقر غير ثابت القرض قبل القبض ليس ثابت فعندهم ان الرهن قبل القبض قبل قبض القرض ليس لازماً وهكذا نعم يقول ويلزم في حق الراهن فقط - 00:58:57

هذا مسألة مهمة جداً نحن نعلم ان العقود طيب من الاشياء المهمة عندنا معرفة اقسام العقود باعتبار الجواز واللزوم بمعنى ان الشخص اذا دخل في العقد لا يجوز له الرجوع فيه الا - 00:59:16

برضا الطرف الذي امامه او بوجود سبب من اسباب فسخ العقد كفساده ونحو ذلك وتختلف شرط ونحو ذلك هذا معنى اللازم الجائز هو العقد الذي اذا دخل فيه الشخص يجوز له ان يرجع فيه وقت ما يشاء - 01:00:12

يجب على الشخص من اذا اراد ان يتعلم في المعاملات والعقود ان يعرف كل عقد اهو جائز ام هو لازم فبعض العقود جائزة من الطرفين وبعض العقود لازمة من الطرفين - 01:00:32

وبعض العقود جائزة من طرف دون طرف لازمة من طرف اخر فالبائع لازم من الطرفين معاً البائع والمشتري اذا تباعينا وانتهى مدة الخيار خيار المجلس فانه لازم ليس لحق الرجوع ولا لك حق الرجوع الا بالتراسي - 01:00:47

القرض اللي ذكرناه قبل قليل جائز من الطرفين من العقود الجائزة لان عقد تبرع فيجوز لي الرجوع فيه وقت ما شئت وانت لك الحق ان ترد الدين وقت ما تشاء - 01:01:06

من العقود التي تكون جائزة من طرف لازمة من طرف عقد الرهن فان عقد الرهن لازم في حق الراهن الراهن هو الذي عليه الدين الراهن هو الذي عليه الدين ويملك العين - 01:01:19

الشخص اذا رهن عيناً فانها لازم ليس له حق الرجوع فيه بخلاف المرتهن الدائن فان الدين في حقه جائز يجوز الرجوع فيه وقت ما يشاء ولذلك فان قول المصنف ويلزم في حق الراهن فقط - 01:01:37

معناه ان المرتهن يعتبر الرهن في حقه جائزاً لازماً فيجوز له الرجوع سيذكر تفصيات بعد قليل يقول الشيخ ويصح رهن المشاع المشاع نعرفه جميعاً وهو الشيء الذي يملكه اكثر من شخص - 01:01:53

ولكن لا يعرف عين المملوك انا وانت شركاء في ارض النصف بالنصف ما هو نصفي اهو الشمالي ام الجنوبي؟ لا اعرف اذا نحن نملك مشاعاً قالوا يصح رهن المشاع سواء من من الاثنين معاً او من احدهما - 01:02:11

فيجوز ان ارهان نصف الارض او نصف السيارة وهي مشاعة غير غير مفرزة فيجوز رهنه وان كان مشاعاً قال لانه يجوز بيعه وما جاز بيعه جزر عنه قال ويجوز رهن المبيع غير المكيل والموزون - 01:02:29

على ثمانيه وغيره طيب قوله ويجوز رهن المبيع غير المكين والموزون لماذا نص على غير المكين والموزون لان مراد المصنف بهذه الجملة هل نذكر المعنى العام لها ثم نرجع لهذا السؤال - 01:02:51

مراد المصنف بهذه الجملة انه يجوز للشخص اذا اشتري من غيره شيئاً اشتريت منه كي معين لنقل هذا المنديل في مقابل خمس ريالات ارد اعطيك ايها غداً يجوز ان تجعل - 01:03:15

المثمن رهنا للثمن هذا هنا المراد المراد انه يجوز جعل المثمن رهنا للثمن المؤجل الذي في الذمة شريت منه شيء بالدين طيب بعدين اعطيك ايها خلاص اللي اشتريته منه هو الرهن - 01:03:34

معنى اني اذا لم اسدد تبيع هذا الشيء ثم تستوفى منه الدين كله او بعضه هذا معنى هذا المراد بالجملة ما دليلها قبل ان نأتي بتحليل الجملة؟ لأن فيها امراً لا بد ان نذكره - 01:03:57

آآ لأن لأن الثمن دليل هذه المسألة ان الثمن صار ديناً والمثمن صار ملكاً للمشتري فيجوز للمشتري ان يرهن كل ما في ملكه لاجل الدين اللي في ذمته في البيت فالبيع بات - 01:04:12

طيب اذا قول المصنف ويجوز رهن المباع غير المكين والموزون سارجع للمكين والموزون بعد قليل على ثمنه ايش معنى على ثمنه؟ اي على الثمن الذي اشتري به الذي اشتري به - 01:04:30

هذا الشيء وغيره اي وغیر هذا الثمن ثمن سابق بين سابق في الذمة وهكذا طيب انظروا معي خل نرجع قليلاً الى كتاب البين نرجع الى كتاب البيع قلت لكم قبل - 01:04:44

ان القبض شرط في صحة بعض العقود وهم عقدان ما هما القبض شرط لصحة عقدين. ما هما عقد ليس الربا الربا نقول الصرف صح يصح الربا بيع بربويات بمثلها نقول الصرف - 01:05:01

هذا واحد والعقد الثاني ثمن ايش الدرس الماضي المسلم يجب ان يكون يقبض في مجلس التعاقد اذا لم يقبل فالعقد باطل انتهينا منه عندنا نوع ثاني القرض القبض شرط للزوم العقد - 01:05:21

العقد صحيح لكنه ليس بلازم القرض لي قلناه اليوم الهبة هذا واضح الثالث ما هو قلنا القبض شرط لصحة تتذكرون القبض شرط لصحة التصرف المباع ببيعه او غير ذلك ان يكون القرض شرعاً - 01:05:46

بصحة التصرف به فيكون هذه المسألة ها تذكرونها انت ما هو مناط ومحل الاشياء التي يشترط القبض فيها بصحة بيعها مرة اخرى المذهب ان يكون مكيناً وموزناً تذكروا قبل درسین او ثلاثة فقط - 01:06:12

ل الحديث ابن عمر نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان طاعوا الباقي وصاعوا المشتري طيب هنا يقول الشيخ ان غير المكيل والموزون ان غير المكيل والموزون - 01:06:38

لانه لا يشترط القبض فيه للتصرف المباع يجوز ان يكون رهنا في الدين بالثمن. لانه يجوز لك ان تتصرف فيه سواء تجعله رهنا سواء تجعله ثمناً قبل ان تقبضهم - 01:06:56

قبل ان تقبضه واما المكيل والموزون فانك لا يصح ان ترهنه الا اذا قبضته اذا فقول الشيخ ويجوز رهن المباع غير المكيل والموزون ولو قبل قبضه واما المكيل والموزون الا يصح رهنه الا بعد قبضه؟ هذا مراد المصنف - 01:07:14

هذا عيوب المختصرات انها تحتاج الى يعني قيود قد تكون في الذهن لو قبضه ثم رهنه صح لو قبض ثم رهنه في الدين صح لكن غير المكان والموزون وماذا كان في الرواية الثانية ما هو الذي يشترط؟ الرواية الثانية ان كل المبيعات تشترط الى القبر - 01:07:38

يقول الشيخ وما لا يجوز بيعه باقي سهل ان شاء الله وما لا يجوز بيعه لا يصح رحمه هاي ذكرناها قبل لان ذكرنا انه انما يصلح بيع ما يجوز بيعه - 01:07:58

قلنا مثل حر لا يجوز رحمه مثل ام الولد لا يجوز رحتمها مثل الوقف لا يجوز رهنه. كل هذه اشياء لا يجوز رحتمها. اذا لا يجوز بيعها اذا لا يجوز لها - 01:08:08

قال الا الثمرة والزرع الاخضر قبل بدو الصلاة الا الثمرة قبل بدو صلاحها والزرع الاخضر قبل بدو سلاحه ايضاً بدون شرط القطع لان نحن قلنا قبل في بيع باب الاصول والثمار - 01:08:18

انه لا يجوز قراء الثمرة قبل بدو صلاحها الا بشرط القطع استرجع ايضاً بخط واجب الظاهر اليوم متى يجوز بيع الثمرة قبل بدو

صلاحها الاولى اللي قلتها قبل شوي بشرط القطع - 01:08:37

الثانية اذا بيعت مع اصلها طيب هنا طبعا استثنى هذا الشيء لماذا؟ قالوا لانه لم يباع البيع لم ينهى عن عدم الانتفاع به وللضرر هنا انه سيفنى في محله في ملكي - 01:08:56

صاحبها فهو ليس نقا للملك فلذلك جاز رهنها وان لم يصح بيعه. طيب طبعا الحقوا بها ايضا بعض الفقهاء من باب يعني اكمال الصور فقط انه الفقهاء يقولون لا يجوز - 01:09:19

ان بيع الحمل دون امه لكن الرهن يجوز رهن الحمل دون امه هذا ذكروا او ذكر بعض متاخر الفقهاء طيب يقول ولا يلزم الرهن الا بالقبض. هذه مسألة مهمة يلا ننهيها اليوم - 01:09:32

وهي قضية اللزوم الرهن ثبت العقد بالايجاب والقبول ولكنه لا يلزم ومعنى قومنا لا يلزم يعني انه يجوز المرتهن ان يلغيه فاللزوم هنا فائدته ان ان الراهن عفوا يجوز للراهن ان يلغيه - 01:09:50

وما اذا لزم العقد فلا يجوز الرجوع فيه ان يرضيه يعني ان يرجع نحن قلنا هو لازم في حق من؟ في حق الراهن. صح متى يكون لازما في حقه بعد القبض مثل ما قلنا في الهبة - 01:10:21

الهبة قبل القبض يجوز لك ان ترجع بعد القبض لا يجوز لك الرجوع نفس الشيء الراهن هذا الذي عليه الدين قبل ان يقبض المرتهن السلعة المرهونة او العين المرهونة يجوز له ان يرجع - 01:10:38

لكن اذا قبضها فلا يجوز له الرجوع اذا فقوله ولا يلزم الرهن الا بالقبض اي باعتبار الرهن لانه هو الذي في حقه يكون الرهن لازما. واما المرتن فلا اثر للقبض عنده - 01:10:54

بما يحصل القبض تكلمنا عنه سابقا والفقهاء لما تكلموا هناك بما يحصل القبض قلت لكم ان الفقهاء ذكروه استطرادا هناك مع انهم ذكروا هناك يجب ان لا يذكروا الا المكينة والموزون. ولكن ذكروا المعدود - 01:11:11

والمزروع والارض وغيرها والسبب لان القبض ليس خاصا بنقل الملك والتصرف بل هو اشمل ومن شق شماره اشتماله في قضية الراهن قال واستدامته شرط هناك قاعدة ذكرها ابن رجب واطال عليها في القواعد وهي من قواعد المذهب الكبار - 01:11:26

ان الاستدامة كالابتداء والعجيب ان هذه القاعدة يقولها بعض الفقهاء ان الاستدامة ليست كالابتداء بعضهم يصوغها ويقول الاستدامة كالابتداء وبعضهم يعكس يقول الاستدامة ليست كالابتداء وهم كلها صحيحة الاستدامة كالابتداء في ثبوت الحكم - 01:11:48

ولكنها ليست كالابتداء في قوته بل هي اضعف فكلا القاعدين في المذهب اليست قاعدة الروايات مختلفتان او قولان متضادان بل هي قيد للاولي فلذلك يقول الاستدامة كالابتداء في ثبوت الحكم - 01:12:14

ولكنها ليست في قوته اضعف اذا قال واستدامته شرط معناها سيفرع بعد قليل ان الشخص اذا قبض الرحمة ثم رده الى صاحبه أصبح كأنه ليس مقبوضا فما يكفي القبض الاول بل لا بد ان يستمر القبض معه بعد ذلك - 01:12:32

طيب قال واستدامته شرط فان اخرجه الى الراهن يعني ان المرتهن رد السلعة المرهونة للرهن رجعها له فان اخرجه الى الراهن باختياره يعني بارادته زال لزومه زال اللزوم انا رهنت عندي هذا الكأس - 01:12:51

قلت يا الولد وش اسمه يا شيخ يا ابو سعيد خله عندك اجعله خله خله عندك اذا هنا يقولون زال لزومه لك الحق ان ترجع انت ابوس ايدك - 01:13:18

زال اللزوم مفهوم هذه الجملة انه ان رده ان اخرجه بغير اختياره اخذه غصبا منه او اخذه بسرقة فانه يبقى اللزوم وهو لازم للرهن ولا يصلح البيع طيب - 01:13:37

قال فان رده اليه يعني ارجعه للمرتل الراهن ارجعه اليه مرة اخرى. عاد لزومه اليه كأنه قبض جديد قال ولا ينفذ تصرف واحد منهما لا الراهن ولا المرتهن فلا يجوز للرهن ان يبيع - 01:13:56

ولا يجوز للمتهم ايضا ان يبيع كلاما لا يجوز له ان يبيع هذه السلعة ولا ينفذ تصرفه فيه ولا اي هبة ولا غير ذلك من تصرفات بغير اذن اخر لان العقد لازم اذا كان لازما لكن وقت الجواز - 01:14:15

يصلح تصرف الراهن لكن في وقت اللزوم لا يصلح تصرفه الا باذن صاحبه لانه عقد لازم قال الا عتق الرهن بان يأتي الرهن فيعتقه
فانه يصح العتق لان الشرع متشرف للعتق - 01:14:30

قال لكن مع الاسم لانه فوت على صاحبه الرحم قال وتخذ قيمته رها مكانه يؤخذكم قيمته هذا القن يؤخذ قيمته فيجعل رها
وبناء على ذلك فاننا نقول نأخذ منها قاعدة - 01:14:45

ان الرهن اذا لزم بان كان مقبوضا فتصرفي في به الراهن الذي عليه الدين فنقول اول شيء التصرف غير صحيح تطرفه غير صحيح
بالالتفاف غير صحيح عفوا تصرفه بالتعاقد غير صحيح - 01:15:04

البيع باطل لان الرهن لازم انتهينا من الامر الاول لكن ان تصرف به وادى الى تلفه مثل العتق او تصرف به بان احرقه قصده او اكله او
غير ذلك فانه يلزم بقيمتة - 01:15:23

كم قيمة الرهن خمسة الاف اذا يجعل خمسة الاف رحمة ولذلك الفقهاء يقولون يصح ان يكون النقد رها يجوز اني اعطيك الرهن
فلوس يعني افترض منك مبلغه اجعل الرهن فلوس - 01:15:48

ويجوز ان افترض منك عينا افترض سيارتكم وخذ هذه عشرین الف رهن خل عنده رهن يجوز فيجوز ان يكون الرهن نقدا لا يلزم ان
يكون عينا. طيب يقول شيخنا ماء الراهن وكسبه نماء الراهن سواء كان المتصل او المنفصل - 01:16:06

وكسبه فيما لو كان عبدا يكتسب وارث الجنائية عليه يمكن ان تكون دابة عليها جنائية او عبد عليه جنائية ملحق به معنى ملحق بي؟
يعني متعلق بالرهن المبلغ هذا الذي هو ارسل جنائية مرهون - 01:16:23

والنماء ولد الدابة مرهون فإذا لم يسد بيع الجميع واخذ منه الراهن يعني والا رد فيسدد البدين الدين فانه يرجع له كاملا قال
ومؤنته على الراهن هو الملزم بمؤنته - 01:16:44

الا في حالة واحدة استمر معنا ان شاء الله في ملف كان قد حبسه المرتهن عنده وله مؤنة فهنا يدفع المؤنة ويأخذ يركب ويحتلب
بقيمة الرحمة ما بذلك قال وكفه اي كفن - 01:17:05

العبد نحن لكم ان الفداء مسئولون بالعيدي وكفنه ان مات على الراهن ايضا واجرة مخزنه لو اني ختمك رهن طيارة وهذه السيارة
وين اضعها؟ فاستأجرتك رجا الكراج على الراهن - 01:17:25

الذي عليه الدين هو الذي يلزمك ان يدفع قيمة الكراج ايجاره او قيمة المستودع اذا كانت الكمية كبيرة انت اللي تدفع ليس انا المفتعل
وانما انت طيب يقول الشيخ وهو امانة في يد مرتهن - 01:17:45

مطلقا سواء وفي او لم يفي في كل الحالتين يده يد امانة اي ولو بعد الوفاة وان تلف اي الراهن بغير تعد منه اي بغير تعد من المرتهن
فلا شيء عليه - 01:18:00

فلا شيء عليه مفهوم هذه الجملة انه ان تلف بتعد منه فانه يضمن ويبقى الضمان رها انا والشيخ ابو انس اقرصته خمسة الاف
فاعطاني رها هذا المنديل فتعمدت فاتلتته اتلفته - 01:18:21

فانا اضمن قيمته اما كله او قيمة العرش هذي القيمة التي ضمنتها تبقى رهن ما ترجع لك تبقى رهن فيبقى الضمان او الراهن بحاله
يقول ولا يسقط بهلاكه اي بدون - 01:18:46

سواء كان بتعدي او بدون تعدي ولا يسقط بهلاكه شيء من الدين بل يبقى الدين على حاله كاملا والعكس وان تلف بعضه اي بعض
الرهن فباقيه رهن بجميع الدين نفس الشيء - 01:19:04

قال ولا ينفك بعضه مع بقاء بعض الدين واحد اقترب من شخص اخر الف ورهنه مئة طعم رز فلما سدد الخمسين قال ارجع لي نصف
الرهن نقول ما يلزم فالرهن كله متعلق بالدين كله. ما نقول بجزئه بل هو بالدين كله - 01:19:23

يقول وتجوز الزيادة فيه دون دينه يعني يجوز بعد الدين ان تزيد تقول اعطي رها اخر ورهنا ثالثا ورهنا رابعا دون الدين ما يجوز
لك ان تزيد الدين يعني يقول لك - 01:19:47

خذ زيادة في الدين يعني المبلغ فانه يخون ربا نقف او بقى كم بقى انت والله ما ادرى شيخنا شيخنا دقيقتان طيب نأخذ بالسطر

الأخير هذا ثم نقف عنده ان شاء الله نكمل الدرس القادم - 01:20:04

يقول وان رهن عند اثنين شيئاً يعني عنده شيء فرنه عند اثنين يعني عفواً استدانة من اثنين مالاً او استدان منه اثنان ورهن له شيئاً واحداً او العكس استدان من اثنين - 01:20:24

ورهن لهما شيئاً واحداً قال وان رهن عند اثنين شيئاً فوفى احدهما ابتداء من اثنين واعطاهم هذى السيارة فوفى احدهما او رهيناه استدان منه اثنان شيئاً واحداً دان منه شيئاً - 01:20:42

فاستوفى من احدهما انفك في نصيبيه هذه الجملة اتى بها المصنف في مقابل مسأله قبلها يقول انه لا ينفك جزء من الرهن بانفكاك جزء من الدين الا - 01:20:59

اذا كان الدين يختلف باعتبار المالكين اذا كان الدين يختلف باختلاف المالكين بان يكون الذي استدان شخص واحد او الذي استدان شخصان او المستدان منه اذا كان المستدام للشخصين او المستدام منه شخصين. فهنا نقول الرهن يقسم على الرؤوس - 01:21:13

لا على الدين واديت الرهن يقسم على الرؤوس لا على الدين لذلك نكون يعني قد اوشكتنا ان ننتهي من هذا الباب الجزئية الاخيرة تحتاج الى شرح وهي مهمة جداً في قضية كيف - 01:21:33

يستوفى الدين من الرهن فانا اريد ان اعطيها حقها نبدأ بها ان شاء الله الدرس القادم ان شاء الله الجلسة القادمة بمشيئة الله عز وجل انها الرهن والضمانة وان شاء الله عز وجل ايضاً والحالة ان شاء الله عز وجل - 01:21:48

اسأل الله عز وجل للجميع التوفيق والسداد صلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى الله وصحبه اجمعين - 01:22:03